مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت

دواعي حل مجلس الأمة ومقتضيات تصحيح المسار السياسي على ضوء الخطاب الأميري السامي

التقرير الاستراتيجي

العدد (٢٥)

سبتمبر ٢٠٢٢م

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت

دواعي حل مجلس الأمة ومقتضيات تصحيح المسار السياسي على ضوء الخطاب الأميري السامي

التقرير الاستراتيجي

العدد (٢٥)

سبتمبر ٢٠٢٢م

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت

الناشر

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

جامعة الكويت

ص.ب: ٦٤٩٨٦ الشويخ (ب) الرمز البريدي: ٧٠٤٦٠ ، الكويت

هاتف : ٢٤٩٨٤٦٣٩ ـ ٢٤٩٨٤٦٥٨ (٩٦٥+)

البريد الإلكتروني Gulf_center@yahoo.com

الموقع الإلكتروني www.cgaps.ku.edu.kw

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى

الكويت ـ ٢٠٢٢م

أُسس **مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت** في عام ١٩٩٤م، بوصفه مركزاً بحثياً يهتم بالبحوث والدراسات العلمية ذات الصلة بالقضايا التي تهم دولة الكويت ومنطقة الخليج والجزيرة العربية على وجه التحديد، ومنطقة الشرق الأوسط والقضايا الدولية عموماً.

ومن هذا المنطلق يقوم المركز بشكل دوري بإصدار «**التقرير الاستراتيجي**» الذي يتناول القضايا الاستراتيجية التي تهم دولة الكويت والمنطقة. ويهدف المركز من خلال هذا التقرير إلى تقديم تحليل استراتيجي للقضايا والمستجدات المتعلقة بأمن المنطقة، ما يمكن أن يساهم في خدمة الباحثين والمهتمين في الشؤون الاستراتيجية. كما يسعى المركز من خلال هذا التقرير إلى تقديم الرؤى والتوصيات اللازمة لصناع القرار السياسي بما يخدم تحقيق المصلحة الاستراتيجية لدولة الكويت.

أعضاء مجلس إدارة
مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

د. علي راشد المطيري
القائم بأعمال نائب مدير جامعة الكويت للأبحاث (رئيس مجلس الإدارة)

د. فيصل أبو صليب
مدير المركز - نائب رئيس مجلس الإدارة

داخل جامعة الكويت

أ. د. يوسف ذياب الصقر
قسم الفقه المقارن والسياسة الشرعية
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة الكويت

أ. د. عبيد سرور العتيبي
رئيس قسم الجغرافيا - كلية العلوم الاجتماعية
جامعة الكويت

أ.د. فايز منشر الظفيري
قسم المناهج وطرق التدريس - كلية التربية
جامعة الكويت

أ.د. عبدالله محمد الهاجري
عميد كلية الآداب بالإنابة
جامعة الكويت

تمهيد:

تشهد دولة الكويت في التاسع والعشرين من شهر سبتمبر الجاري (٢٠٢٢م)، حدثًا انتخابيًّا بالغ الأهمية، ممثلًا في انتخاب مجلس أمة جديد، اصطلح على تسميته بـ«مجلس تصحيح المسار» السياسي؛ نظرًا لأنه يأتي تالياً لمجلس الأمة السابق «٢٠٢٠م» الذي تم حله دستوريًّا في أغسطس ٢٠٢٢م، بعد حالة من الاحتقان والتوتر بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

وتكتسب هذه الانتخابات أهميتها من كونها تمثل نقطة فاصلة بين أداء مجلس الأمة وعلاقته بالحكومة خلال الفترة السابقة، وبين ما يطمح إليه الكويتيون خلال المرحلة المقبلة، وبخاصة أن معالم التطور المأمول قد تم إيضاحها بشكل تام من خلال الخطاب السامي لحضرة صاحب السمو الأمير الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح ـ حفظه الله ورعاه ـ في يونيو ٢٠٢٢م، والذي ألقاه نيابة عن سموه، سمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح- رعاه الله.

ومن ثم، يسعد مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية أن يخصص هذا العدد من سلسلة إصدارات «التقرير الاستراتيجي»، لتسليط الضوء على دواعي حل مجلس الأمة، وبيان مقتضيات تصحيح المسار السياسي خلال الفترة المقبلة، في ضوء تحليل الخطاب الأميري السامي المشار إليه آنفاً، وتقديم مقترحات عملية تعكس تطلعات الشعب الكويتي وآماله المنتظرة من مجلس الأمة المقبل.

مدير المركز

د. فيصل أبوصليب

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

المحتويات	رقم الصفحة

- مقدمة ١٥
- أولًا: الوظائف الجوهرية لمجلس الأمة وفق الأدبيات السياسية والممارسات العملية..... ١٧
- ثانيًا: الأسانيد الدستورية والخبرة العملية لحل مجلس الأمة..... ٢٣
- ثالثًا: دواعي حل مجلس الأمة ومقتضيات تصحيح المسار السياسي في ضوء الخطاب الأميري السامي..... ٢٦
- رابعاً: مجلس الأمة الجديد (٢٠٢٢م) ومستقبل المسار السياسي في دولة الكويت..... ٣٥
- خاتمة..... ٤٠
- قائمة المراجع باللغة العربية..... ٤١

مقدمة:

تشُكل انتخابات مجلس الأمة الجديد في فصله التشريعي السابع عشر، حدثًا مفصليًّا في الحياة السياسية الكويتية، يحظى بمتابعة دقيقة واهتمام غير مسبوق من قبل الرأي العام المحلي، الذي ينظر إلى هذه الانتخابات باعتبارها «نقطة تحول» في المسيرة البرلمانية ومستقبل العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، تستهدف تصحيح المسار السياسي الراهن.

ففي يوم الخميس الموافق التاسع والعشرين من شهر سبتمبر الجاري (٢٠٢٢م)، يتوجه الناخبون والناخبات إلى مراكز الاقتراع للإدلاء بأصواتهم لاختيار مجلس أمة جديد خلفاً للمجلس السابق (٢٠٢٠م)، الذي تم حله دستوريًّا في مطلع شهر أغسطس الفائت.

ويهتدي الكويتيون والكويتيات -من لهم حق التصويت في خياراتهم الانتخابية في ذلك اليوم- بخارطة الطريق التي تضمنها الخطاب السامي لحضرة صاحب السمو الأمير الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح ـ حفظه الله ورعاه- في ٢٢ يونيو ٢٠٢٢م، والذي ألقاه نيابة عن سموه، سمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح- رعاه الله.

من هذا المنطلق، يتخذ هذا التقرير- من الخطاب الأميري السامي المشار إليه- مرتكزًا أساسيًّا وبوصلة موجهة، لتبيان الدواعي التي استند إليها حل مجلس الأمة، والمقتضيات التي ارتأت القيادة السياسية أنها

لازمة لتصحيح المسار السياسي خلال الفترة المقبلة، وصولاً إلى مجلس أمة فعال، تربطه علاقة سياسية صحية وصحيحة مع الحكومة، ليُسهما معًا في دفع عملية التنمية الشاملة، وتحقيق مطالب الجيل الحالي من المواطنين والمواطنات، والاستجابة الحقيقية لتطلعات الأجيال القادمة؛ عملًا بأحكام الدستور وترجمة لمضمونه، وتعزيزًا لمسيرة الديمقراطية في دولة الكويت، وحفاظًا على ريادتها الخليجية والعربية والإقليمية.

أولاً ـ الوظائف الجوهرية لمجلس الأمة وفق الأدبيات السياسية والممارسة العملية:

تعتبر البرلمانات بمثابة القطعة الماسية في بنية النظم السياسية والدستورية المعاصرة؛ وذلك بالنظر إلى محورية الأدوار التي تضطلع بها، بدءًا من ممارسة الوظيفة التشريعية، ومروراً بإحكام الرقابة والمساءلة السياسية على السلطة التنفيذية ، وانتهاءً بكون البرلمانات في الأصل تعكس نوعاً من الوكالة أو النيابة عن أفراد الشعب لفترة زمنية معينة في أداء المهام السابقة.

ومن نافلة القول أن البرلمانات ليست غايات مطلوبة لذاتها، بل هي وسائل وآليات ارتضاها الشعب من أجل أن تمارس دورها في المحافظة على أصالته وقيمه من جهة، ورغبة في تطوير إمكانياته، وضمان حسن استثمارها نحو مستقبل أفضل من جهة أخرى.

وبقدر ما اضطلع البرلمان بأدواره وأداء وظائفه الدستورية والسياسية والمجتمعية على الوجه الأكمل والمبتغى، بقدر ما كان عاكسًا بصدق وواقعية لإرادة الشعب وملبيًا لطموحاته وأهدافه وتطلعاته، والعكس صحيح بطبيعة الحال.

وبالنسبة لحالة مجلس الأمة في دولة الكويت، فإنه يعد أحد قطبي النظام السياسي الكويتي ـ إلى جانب الحكومة ـ وفقًا لدستور عام ١٩٦٢م، الذي

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية ـ جامعة الكويت

تنص المادة (٥١) منه على أن السلطة التشريعية يتولاها صاحب السمو الأمير ومجلس الأمة[١].

وبناء عليه، تتبوأ السلطة التشريعية مكانة هامة في النظام السياسي الكويتي، إذ ينص الدستور على أن هذا النظام يقوم على الفصل المرن بين السلطات الثلاث، حيث حدد لكل منها مجموعة من الصلاحيات والاختصاصات الوظيفية التي تضمن لها قدرًا معقولًا من الاستقلال والخصوصية، وتوفر في الوقت نفسه أرضية ملائمة للتعاون والتنسيق مع السلطات الأخرى دون أن تجور أيًّا منها على الأخرى.

واستنادًا لذلك، يضطلع مجلس الأمة بجملة من الوظائف الأساسية هي: الوظيفة النيابية، والوظيفة التشريعية، والوظيفة الرقابية، والعمل كصمام أمان سياسي ـ اجتماعي، فضلاً عن دوره في خدمة القضايا التنموية الإصلاحية في المجتمع.

ويمكن إيجاز مضامين هذه الوظائف الخمس على النحو التالي:

١)- الوظيفة النيابية:

تعد الوظيفة النيابية من أهم أركان العمل النيابي، بل هي جوهر هذا العمل ومدار غاياته، فالأصل أن عضو البرلمان يمثل ويعبر عن القاعدة الشعبية العريضة للمجتمع دون الارتباط بوكالة شخصية مع أبناء دائرته وناخبيه.

١. انظر دستور دولة الكويت لعام ١٩٦٢م:
http://www.kna.kw/clt-html5/run.asp?id=2024

ووفقاً لنص المادة (١٠٨) من الدستور الكويتي فإن «عضو مجلس الأمة يمثل الأمة بأسرها»[٢]، ما يعني أن يعامل النواب جميع المواطنين على أرضية المواطنة، وتقديم المصلحة الوطنية للأمة على ما سواها، وأن يعبر عضو مجلس الأمة عن تمثيل جماعي للقاعدة الشعبية الكويتية بعامة دون تمييز فئة أو طائفة أو منطقة معينة دون الأخرى.

٢)- الوظيفة التشريعية:

يعد التشريع وسن القوانين أحد أهم الوظائف الأساسية للبرلمان، إذ من المفترض أن تعبر المؤسسة التشريعية بصدق عن آمال وطموحات جموع المواطنين، عن طريق تبني مطالبهم وترجمتها إلى مجموعة من القوانين والتشريعات الوطنية.

٣)- الوظيفة الرقابية :

ينص دستور دولة الكويت على جملة من الأدوات الدستورية التي تكفل لنواب مجلس الأمة الاضطلاع بدورهم الرقابي على الوجه الذي من شأنه ضبط أداء السلطة التنفيذية وتطويره، بما يساهم في خدمة قضايا التنمية الوطنية.

ووفقًا للفصل الثالث من الباب الرابع من الدستور (المواد ٩٩-١٠٢)[٣]، يمتلك النواب عدة أدوات دستورية لا رقابية ، تبدأ بحق كل نائب في توجيه أسئلة إلى رئيس الوزراء والوزراء لاستيضاح الأمور الداخلة في

٢. المرجع السابق.
٣. المرجع السابق.

اختصاصاتهم، مرورًا بإبداء الرغبات وطلبات المناقشة في القضايا العامة، وتشكيل لجان تحقيق برلمانية للنظر في أي من الأمور الداخلة في اختصاص المجلس، ووصولًا إلى طلب الاستجواب لأي من الوزراء ولرئيس الوزراء.

إلا أن الخبرة العملية لممارسة البرلمانية- لاسيما في السنوات الأخيرة- تُظهر تعسفًا وعدم رشادة وسوء استخدام من جانب بعض النواب لهذه الأدوات الرقابية وبخاصة أداة الاستجواب.

فلقد أسرف بعض ممثلي الأمة في اللجوء للاستجواب أو التهديد باللجوء إليه على النحو الذي أفرغ هذه الأداة الرقابية من مضمونها، وجعلها لا تعكس مصداقية النائب المكلف أداء دوره الرقابي على أداء السلطة التنفيذية، وحولها إلى أداة للافتئات على هذه السلطة، فغدا الاستجواب سيفًا يشهر في وجه الحكومة أو أحد أعضائها، وبدا ـ في الأغلب الأعم من الحالات- حقًا دستوريًا أُريد به باطل، فتحول من كونه وسيلة لمتابعة وترشيد الأداء الحكومي إلى هدف في حد ذاته.

وليس أدل على عدم رشادة البعض في اللجوء إلى هذه الأداة من إطلاق مقدمي الاستجوابات تهديداتهم وتلويحهم عبر وسائل الاعلام قبل تقديم مادته ومحاوره رسميًا إلى الأمانة العامة لمجلس الأمة، والتهديد بجعل وزير ما يقف على (منصة) الاستجواب، فضلاً عن الربط التلقائي لمقدم الاستجواب بينه وبين طرح الثقة بالوزير المستجوب. وهكذا فقد بعض نواب مجلس الأمة البوصلة في توجيه الاستجوابات في الاتجاه التصحيحي الإصلاحي للأداء الحكومي كما أراد المشرع والدستور.

وقد ترتب على غياب رشادة اللجوء إلى الأدوات الرقابية من قبل نواب الأمة تداعيات خطيرة ، أبرزها:

أ)- تشويه أسس العلاقة الديموقراطية والدستورية السليمة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، واهتزاز درجة استقرار كل من السلطتين، حيث صُبغت العلاقة بينهما بالاحتقان والتوتر شبه الدائم، وغاب عنها الحوار المثمر والتنسيق البنّاء، مما حدّ من قدرة كل منهما، وقلل من فاعليته في الاضطلاع بدوره الدستوري والتاريخي في خدمة حركة التنمية في المجتمع الكويتي، وبات البرلمان- في العديد من الحالات- معوقًا لأداء الحكومة، وسببًا في تدني كفاءتها السياسية.

ب)- فقدان الرأي العام الكويتي ثقته في مصداقية الاستجواب كأداة برلمانية رقابية، الذي انطفأ بريقه وفقد فاعليته في ترشيد وإصلاح الأداء الحكومي، وتبلورت قناعة شعبية مفادها أن الاستجواب أصبح أداة عقيمة لا تقدم ولا تؤخر في المحاسبة التشريعية.

٤)- البرلمان كصمام أمان سياسي-مجتمعي:

يُنظر لمجلس الأمة باعتباره صمام أمان لحركة الدولة والمجتمع، حيث يُنتظر من النواب تحت قبة قاعة عبدالله السالم، ممارسة دور فاعل على المستويات السياسية والاجتماعية، بما يصب في خانة الوحدة الوطنية، وتأمين المسيرة التنموية الكويتية في شتى المجالات.

ويشير واقع الممارسة البرلمانية، إلى وجود جانب إيجابي في هذا الصدد، تمثل في قيام بعض النواب بدق جرس الإنذار بوجود مخاطر تتهدد المجتمع والدول على مختلف المستويات المجتمعية والاقتصادية والتنموية وغيرها، مثل: الدعوة إلى محاربة السلوكيات الأخلاقية غير المقبولة اجتماعيًّا، والتنبيه إلى المخاطر المستقبلية لتلوث البيئة الجوية والبحرية وغيرها.

إلا أن الملاحظ أن الجانب الأكبر من هذا الدور البرلماني لم يتجاوز حد توجيه الانتقادات للأداء الحكومي، أو التحذير والحث في أحسن الأحوال، فيما غابت الرؤى والأطروحات النيابية، الفردية والجماعية، التي تتضمن حلولًا إبداعية لدرء المخاطر المحتملة، وتطوير الجهد الحكومي والمجتمعي في المستقبل.

٥)- الوظيفة التنموية للمؤسسة التشريعية:

يفترض - من الناحية الدستورية - أن يكون مجلس الأمة مصنعًا لإنتاج المبادرات التشريعية للنهوض بالمجتمع عبر معالجة قضاياه الحيوية والاستراتيجية، وأداة لرسم الأطر القانونية اللازمة لدفع عجلة التنمية في المجتمع في شتى المجالات.

إلا أن المعطيات الواقعية ومؤشرات الأداء البرلماني تُظهر غياب برامج واستراتيجيات الإصلاح والتنمية المطروحة من قبل البرلمان، الذي يجدر به أن يكون وعاءً سياسيًّا يضم نوابًا يمتلكون رؤى سياسية إصلاحية وتنموية ، متسلحين بالإرادة والعزيمة، مبتغين رقيّ الوطن والمواطنين.

ثانياً ـ الأسانيد الدستورية والخبرة العملية لحل مجلس الأمة:

على ضوء هذه الوظائف الخمس الجوهرية للبرلمان، تتحدد درجة فاعليته، ومستوى ثقة الرأي العام به، وبعبارة أخرى، فإن إخفاق المؤسسة التشريعية في الاضطلاع بهذه الوظائف أو بعضها على النحو الأمثل والمأمول شعبيًّا، أو مغالاتها في إحدى هذه الوظائف (كالرقابة والمساءلة مثلاً) على حساب الأخرى، يعني وجود خلل ما في الممارسة البرلمانية، مما يستوجب من صانع القرار السياسي تفعيل صلاحياته وأدواته الدستوية لمعالجة هذا القصور على نحو فوري وفعال.

وهذا ما حدث بالفعل في حالات حل مجلس الأمة على مدار عقود المسيرة النيابية والديمقراطية الكويتية.

ومن الناحية الدستورية، يتم حل مجلس الأمة وفق دستور دولة الكويت في حالتين رئيسيتين، هما:

- **الحالة الأولى**: في حال رأى مجلس الأمة أنه ليس هناك إمكانية للتعاون مع رئيس الوزراء، في تلك الحالة يتم رفع الأمر إلى صاحب السمو الأمير رئيس الدولة، الذي يمكنه إعفاء رئيس الوزراء وتشكيل وزارة جديدة أو يتم حل المجلس، وفي حالة الحل إذا قرر المجلس الجديد بذات الأغلبية عدم التعاون مع رئيس الوزراء، ينبغي عليه ترك منصبه وتشكيل وزارة جديدة.

- **الحالة الثانية**: لصاحب السمو الأمير، وفقًا للمادة (١٠٧) من الدستور، الحق في حل مجلس الأمة بمرسوم يوضح فيه أسباب الحل، ومن ثم تتم

إجراء انتخابات المجلس الجديد خلال شهرين من تاريخ الحل. وفي حال لم تجر الانتخابات يعود المجلس المنحل بكل سلطاته الدستورية للاجتماع وكأن الحل لم يحصل، ويستمر في أعماله حتى يتم انتخاب مجلس جديد.

وشهدت الممارسة الديمقراطية منذ الاستقلال وإعلان الدستور وتشكيل مجلس الأمة لأول مرة عام ١٩٦٣م وحتى الآن، (١٠) حالات لحل البرلمان، أحدثها صدور المرسوم الأميري بحل الفصل التشريعي السادس عشر للمجلس في ٢ أغسطس ٢٠٢٢م، وهي الحالة الأولى في عهد صاحب السمو الأمير الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح- حفظه الله ورعاه-، حيث سبقها تسع حالات، كان أولها عام ١٩٧٦م[٤].

وأصدر سمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح ـ حفظه الله ـ مرسومًا بحل مجلس الأمة، واستند المرسوم إلى المادة ١٠٧ من الدستور، وإلى الأمر الأميري الصادر بتاريخ ١٥ نوفمبر ٢٠٢١م القاضي بالاستعانة بسمو ولي العهد لممارسة بعض الاختصاصات الدستورية لصاحب السمو الأمير الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح ـ حفظه الله ورعاه .

وفي الثامن والعشرين من أغسطس ٢٠٢٢م، صدر مرسوم أميري بدعوة الناخبين والناخبات لانتخابات الفصل التشريعي السابع عشر لمجلس الأمة، وحدد يوم الخميس ٢٩ سبتمبر ٢٠٢٢م موعداً للاقتراع[٥].

٤. لمزيد من التفاصيل حول حالات حل مجلس الأمة الكويتي، وأسبابها، انظر: الموقع الإلكتروني لجريدة «الدستور» الصادرة عن المجلس:
http://aldustor.kna.kw/Art/%D %8AD%D %-84 %9D %85 %9D %8AC%D %84 %9D %8B -3
%D%8A%7D%84%9D%8A%3D%85%9D%8A%-8-9D%8AD%D%8A%7D%84%9D%8A%7D%8AA204603

٥. انظر النص الكامل للمرسوم الأميري، وكالة الأنباء الكويتية الرسمية (كونا)، ٢٨/ ٨/ ٢٠٢٢م: ٥
https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=3051068

واعتباراً من ٢٩ أغسطس وحتى ٧ سبتمبر، استقبلت إدارة شؤون الانتخابات بوزارة الداخلية طلبات المرشحين والمرشحات للانتخابات على مدار عشرة أيام متتالية. وأقفل باب الترشيح على (٣٧٦) مرشحاً بينهم (٢٧) امرأة. وبعد تنازل بعض المرشحين وشطب آخرين، أصبح الإجمالي (٣٥٥) مرشحاً بينهم (٢٥) امرأة.

وبقى باب التنازل مفتوحًا أمام المرشحين حتى ٢٢ سبتمبر، أي قبل موعد الاقتراع بسبعة أيام على الأقل بحسب ما ينص عليه قانون الانتخابات.

ثالثـــاً ـ دواعـي حـل مجلـس الأمـة ومقتضيـات تصحيـح المسـار السياسـي في ضـوء الخطـاب الأميـري السـامي (يونيـو ٢٠٢٢م):

بالنظر إلى عظم المهمة والمسئولية الملقاة على عاتق مجلس الأمة وأعضائه إزاء الحركة التنموية في البلاد، والحفاظ على الثوابت الوطنية، والمرتكزات المجتمعية، وأخذًا بعين الاعتبار طبيعة المعطيات المحلية والإقليمية والدولية في اللحظات الدقيقة الفارقة الراهنة، ارتأت القيادة السياسية ممثلة في حضرة صاحب السمو الأمير الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح وسمو ولي عهده الأمين الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح- حفظهمها الله ورعاهما- أهمية وضرورة إجراء مراجعة دقيقة وشاملة لمجمل أبعاد العمل السياسي، للوقوف على نقاط الضعف والقوة فيه، وطرح البدائل والحلول الكفيلة بتصحيح مساره والارتقاء به.

ومن هذا المنظور، جاء الخطاب الأميري السامي التاريخي في ٢٢ يونيو ٢٠٢٢م، بهدف استجلاء جوانب القصور في أداء مجلس الأمة، ليس من باب بيان عجزه وسوء أدائه، بل بغرض تقويم اعوجاجه وتحسين أدائه، بتقييم المنهجية الحالية لمجلس الأمة، وذلك بالبحث في الكيفية التي يؤدي بها الوظائف الاساسية المنوطة به، وطرح ركائز منهجية جديدة تمكنه من تصحيح مساره على النحو الذي يكفل له الاستجابة لما يريده المجتمع الكويتي من مؤسسته التشريعية، لتكون بحق مجلسًا للأمة وبيتًا للشعب.

ولم يكن الخطاب الأميري اعتياديًّا أو بروتوكوليًّا، وذلك بالنظر إلى اعتبارات عدة، أهمها:

- توقيته الدقيق بالتزامن مع ظروف بالغة الدقة والحساسية على مختلف المستويات المحلية والإقليمية والدولية.
- مستوى (المكاشفة السياسية) والوضوح والشفافية والمباشرة، والرؤية النقدية الإصلاحية، التي اتسم بها في تشخيص الواقع السياسي والإداري للدولة، فقد تجاوز الخطاب النبرة (البلاغية) إلى الرسائل (الإبلاغية).
- تقديمه رؤية استشرافية وخارطة طريق لتصحيح المسار المستقبلي للمشهد السياسي.
- التركيز على جوهر القضايا التي تم تناولها، والبعد عن المفردات البلاغية، مَنَح أولوية تعكس توجهات الدولة خلال الفترة المقبلة، فقد أمعن على نحو مميز وعميق في طرح معالم إرشادية للسياسات العامة.
- اشتماله على مجموعة قضايا جديدة لم يسبق الحديث عنها، من قبيل: تعهد الحكومة بعدم التدخل في الانتخابات أو في اختيار رئيس مجلس الامة المقبل.

وبهذا المنطق، أصبح لزامًا على الجماعة البحثية المعنية بالشأن الكويتي، استقراء وتحليل مضمون هذا الخطاب التاريخي[٦]؛ بوصفه إطارًا تأصيليًّا لمرئيات القيادة السياسية للحاضر، وموجهًا استشرافيًّا لتطلعاتها لمستقبل الكويت، الدولة والمجتمع.

٦. انظر النص الكامل لخطاب سمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح -حفظه الله-، وكالة الأنباء الكويتية الرسمية (كونا)، ٢٢/ ٦/ ٢٠٢٢م:٦
https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=3042821

ومن هذا المنظور، نعرض بقدر من التفصيل، تحليلًا سياسيًّا معمقًا لما تضمنه الخطاب الأميري السامي من مناحي تشخيص الواقع السياسي الراهن، وملامح «خارطة الطريق» لإصلاحه، ابتداء بالرجوع إلى الشعب لاختيار ممثليه تحت قبة عبدالله السالم، وذلك على النحو التالي:

١. التمسك بالدستور والنهج الديمقراطي كأساس للحكم:

استهل سمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح- حفظه الله- الخطاب الذي ألقاه نيابة عن صاحب السمو الأمير الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح- حفظه الله ورعاه- بالتأكيد على ثوابت الحكم في دولة الكويت، وفي مقدمتها التمسك بالدستور وعدم الحياد عنه والنهج الديمقراطي السليم، فقال سموه:» لقد حملنا الله عز وجل أمانة الحكم باعتبارها أمانة تكليف لا تشريف وأقسمنا بالله القسم العظيم أن نصون هذه الأمانة جيلًا بعد جيل وأكدنا دوما تمسكنا بتعاليم ديننا الحنيف وارتضينا بالدستور وبالديموقراطية أساسًا ومنهجًا للحكم في إدارة البلاد ونقولها أمامكم في خطابنا هذا أننا لن نحيد عن الدستور ولن نقوم بتعديله ولا تنقيحه ولا تعطيله ولا تعليقه ولا حتى المساس به حيث سيكون في حرز مكنون فهو شرعية الحكم وضمان بقائه والعهد الوثيق بيننا وبينكم وكل ذلك حرصًا منا على التمسك بمكتسباتنا الوطنية وعلى احترام سيادة القانون بهدف ضمان استقرار الوطن وتقدمه وازدهاره ورفاهية شعبه أوفياء للرعيل الأول الذي بنى وحمى الكويت».

ونوه سموه على :«احترام وتقدير العالم أجمع للكويت كدولة مؤسسات وصاحبة تجربة ديموقراطية رائدة ومنارة للعمل الخيري

والإنساني حتى أصبحت الكويت الصغيرة بحجمها شامخة بمكانتها العربية والدولية».

٢. الوحدة الوطنية سر قوة الكويت وديمومة تطورها:

شدد سمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد، على ضرورة تعزيز دعائم الوحدة الوطنية باعتبارها أحد مرتكزات وجود دولة الكويت وضمان استمراريتها وديمومة نهضتها وسر قوتها، مؤكداً أن الكويت: «هي الأصل والحقيقة والبقاء والوجود مما يستلزم من الجميع باعتبارنا شركاء في مسؤولية إدارة البلاد شعبًا وأسرة حكم بذل الغالي والنفيس في سبيل تعزيز مكانتها وتحقيق استقرارها والحرص على تلاحمها وتأكيد وحدتها الوطنية التي كانت على الدوام مبعث قوتها ورفعتها».

٣. مظاهر المشهد السياسي الراهن وتداعياته السلبية:

شخص سمو ولي العهد في الخطاب السامي، بكل دقة وموضوعية وحيادية، ملامح المشهد السياسي الكويتي في اللحظة التاريخية الراهنة، مقارنًا بينها وبين التحديات الجسام التي تنطوي عليها معطيات وتفاعلات البيئة الدولية والإقليمية، مما ينذر بمخاطر عظيمة تتهدد الكويت، الدولة والمجتمع.

وفي هذا الخصوص، خاطب سموه بكل ود وصراحة إخوانه وأخواته من المواطنين والمواطنات، قائلاً: «أبناء وطني العزيز.. في خضم هذا العالم المضطرب كم نحن أحوج ما نكون إلى الحيطة والحذر وأخذ الدروس

والعبر فالأزمات والتحديات والأخطار بكافة أنواعها وأشكالها نحيط بها من كل جانب ولا نكاد ننتهي من أزمة أو كارثة حتى ندخل في أخرى وهذا نذير من النذر وهذا كله وذيول جائحة كورونا لازالت آثارها وتداعياتها باقية ونحن أمام كل هذه الأزمات والتحديات والأخطار المحيطة بنا مع الأسف الشديد منشغلون بأمور ومسائل بعيدة عن الطموح ولا تحقق المقاصد الشعبية المأمولة والمنتظرة فما زال المشهد السياسي تمزقه الاختلافات وتدمره الصراعات وتسيره المصالح والأهواء الشخصية على حساب استقرار الوطن وتقدمه وازدهاره ورفاهية شعبه».

ورصد سموه التدعيات السلبية لهذا المشهد على واقع العمل السياسي والأداء الحكومي والبرلماني، مبينًا أن: «هذا كله بسبب تصدع العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وتدخل التشريعية في عمل التنفيذية، وتخلي التنفيذية عن القيام بدورها المطلوب منها بالشكل الصحيح وعدم التزام البعض بالقسم العظيم الذي تعهد به على نفسه بالعمل على تحقيق الاستقرار السياسي وتكريس خدمته للوطن والمواطنين».

وخلص سمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد- حفظه الله- مما سبق إلى النتيجة النهائية غير المرغوبة من كل ذلك، وهي:» القيام بممارسات تهدد الوحدة الوطنية ولاتتفق مع تطلعات المواطنين وآمالهم ولا مع ما تعاهدنا به للآباء والأجداد في الحفاظ على أمانة الوطن وظهور تصرفات واعمال تتعارض مع الأعراف والتقاليد البرلمانية ولا تحقق العمل التنفيذي الحكومي المأمول باختيار الكفاءات وغياب الدور الحكومي في المتابعة والمحاسبة وعدم وضوح الرؤية المستقبلية للعمل الحكومي مما ترتب عليه عرقلة وتأخر مسيرة التنمية وعدم تحقيق تطلعات المواطنين وآمالهم المشروعة».

٤. الحياد والمصارحة واحترام الفصل بين السلطات مرتكزات القيادة السياسية الرشيدة:

وتتمة لبيان مرتكزات الحكم الرشيد للقيادة السياسية، أوضح سمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد في الخطاب السامي أنه :» رغبة منا في احترام نصوص الدستور وحفاظًا على مبدأ فصل السلطات مع تعاونها فقد آلينا على أنفسنا عدم التدخل المباشر في إدارة الدولة تاركين هذه الإدارة إلى السلطتين التشريعية والتنفيذية وكنا نقوم فقط بالنصح والإرشاد للسلطتين في شأن إدارة الدولة ولم نتدخل ولم نمنع أحدًا من القيام بأي إجراءات أو إصلاحات أو أعمال تحقق مصلحة البلاد والعباد».

لكن سموه استدرك بأن هذه الإدارة للدولة لم يتم تلمس أية إنجازات منها تحقق الطموح والآمال الشعبية المرجوة، بل على العكس من ذلك فقد أدت الإدارة الحكومية والممارسة البرلمانية إلى تذمر وسخط المواطنين وعدم رضاهم عن عمل السلطتين التشريعية والتنفيذية.

مما استدعى من القيادة السياسية للدولة وقفة تأمل ومصارحة ومراجعة للنفس تجسد الحرص على الالتزام بوحدتنا الوطنية وعدم التفريط أو المساس بها، بما من شأنه الحفاظ على استقرار الكويت واستكمال نهضتها وتعزيز مكانتها وترسيخ ممارستها الديموقراطية وتحقيق طموح وتطلعات وآمال الشعب.

٥. الشعب هو غاية الإصلاح ومفتاح تصحيح المسار السياسي:

وخلص الخطاب السامي إلى أن المشهد السياسي الحالي يتسم بعدة مظاهر ومشاهد غير مرغوبة، تتمثل في: عدم التوافق والتعاون، وتغليب المصالح الشخصية، وتفشي ممارسات وتصرفات تهدد الوحدة الوطنية.

وعليه، فإن الخروج من هذا المشهد يتطلب اللجوء إلى الشعب باعتباره الغاية الأولى والأخيرة؛ ليقوم بنفسه بإعادة تصحيح مسار المشهد السياسي من جديد باختيار من يمثله الاختيار الصحيح والذي يعكس صدى تطلعاته وآماله.

وحدد سمو ولي العهد الآلية التي يتم من خلالها ذلك، ممثلة في الاحتكام إلى الدستور كونه « العهد الذي ارتضيناه»، وتحديدا الاستناد إلى المادة (١٠٧) من الدستور لحل مجلس الأمة حلًّا دستوريًّا، والدعوة إلى انتخابات عامة وفقًا للإجراءات والمواعيد والضوابط الدستورية والقانونية.

وتعزيزًا للمشاركة الشعبية باعتبارها ركيزة من ركائز الحكم، شدد الخطاب السامي على حزمة من الضوابط والتعهدات، تمثلت في: عدم التدخل في اختيارات الشعب لممثليه، وعدم التدخل في اختيارات مجلس الأمة القادم في اختيار رئيسه أو لجانه المختلفة، ليكون المجلس سيد قراراته، وعدم دعم فئة على حساب فئة أخرى، والوقوف بكل موضوعية على مسافة واحدة من الجميع.

٦. «خارطة طريق» للمرحلة المقبلة:

لم يكتف الخطاب الأميري السامي بمجرد تشخيص الواقع الراهن، بما فيه من سلبيات، وبيان ما ينطوي عليه من تداعيات غير محمودة، بل قدم رؤية استشرافية لما يجب أن تكون عليه المرحلة الجديدة للبلاد، بحيث يتم فتح صفحة مشرقة لصالح الوطن والمواطنين.

واتسمت هذه الرؤية بالشمولية والفهم العميق لمتقضيات تصحيح المسار السياسي، متضمنة نصائح أمينة وإضاءات واعية لجميع المكونات

المعنية بهذا التصحيح والمستهدفة به، بما في ذلك: الشعب، والمؤسسة البرلمانية، والحكومة.

فمن جهة أولى، بين سمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح - حفظه الله- للناخبين والناخبات «الينبغيات» السياسية والوطنية الحاكمة، التي يجدر أن يضعوها نصب أعينهم عند الذهاب لمراكز الاقتراع والإدلاء بأصواتهم لاختيار ممثليهم الجدد.

فأوضح بحق، أن المرحلة القادمة تتطلب حسن اختبار من يمثل الشعب التمثيل الصحيح الذي يعكس تطلعاته ويحقق آماله وينفذ رغباته، ليصل إلى قاعة عبدالله السالم «القوي الأمين المؤمن بربه ثم وطنه والذي يضع مصلحة الكويت وشعبها فوق كل اعتبار»، بما يتطلبه ذلك من تجنب أن يكون أساس الاختيار هو التعصب للطائفة أو للقبيلة أو للفئة على حساب الكويت؛ لتبقى واحة أمن وأمان.

وكان الخطاب الأميري السامي أكثر وضوحًا ومصارحة في هذا الإطار، حين أتى بمفهوم المخالفة في حال الاختيار الانتخابي غير الصحيح، مبينًا أن تبعات ذلك ستلحق الضرر بمصلحة البلاد والعباد «وستعود بنا إلى المربع الأول، محذرًا من أن هذه العودة ستعني تضييع فرصة تصحيح مسار المشاركة الوطنية، مما سيقتضي وقتئذ «إجراءات أخرى ثقيلة الوقع والحدث».

ومن جهة ثانية، وجه سمو الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح- حفظه الله- رسالة إلى كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية تتضمن تحمل المسؤولية الوطنية في المرحلة القادمة، وأن يتم التعاون بينهم في ظل أجواء من التوافق والتفاهم إخوانا متحابين يحسن الكل الظن بالآخر، وأن يتم

ترك الخصومة والنزاع، واستبدال ذلك بالعمل المنسق والتعاون وعدم الفرقة والتنازع.

ومن جهة ثالثة، وجه سمو ولي العهد ـ حفظه الله ـ رسالة مفتوحة إلى «الجميع» للالتفاف حول قيادة حضرة صاحب السمو الأمير الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح -حفظه الله ورعاه-، مع عدم تجاوز سلطات سموه التي كفلها الدستور، والبعد عن التصرفات غير الدستورية وغير القانونية، وعدم التدخل في النوايا وتضليل الرأي العام وكل ما يضر أمن الكويت واستقرارها.

رابعاً ـ مجلس الأمة الجديد (٢٠٢٢م) ومستقبل المسار السياسي في الكويت:

في ضوء التشخيص الواقعي الذي قدمه الخطاب الأميري التاريخي لأداء مجلس الأمة خصوصًا، والمشهد السياسي الكويتي عمومًا، يبدو من المتفق عليه أن مجلس الأمة الجديد سيكون عليه مسئولية الارتقاء بمستوى أداء المؤسسة البرلمانية، بالشكل الذي يجعلها تعكس احتياجات ومشاكل المواطنين الحاضرة، وترقى إلى تحقيق تطلعاتهم وطموحاتهم المستقبلية.

ومن أجل بلوغ ذلك، يمكننا طرح مجموعة من المقترحات الاسترشادية على النحو التالي:

١. **ضرورة تفعيل الأداء المؤسسي لمجلس الأمة الجديد، للاضطلاع بمهامه الرئيسة في التشريع والرقابة الدستورية**، وأن يرى مجريات الأمور والأحداث في إطارها الاستراتيجي الأعم والأشمل، وينأى بنفسه عن صغائر الأمور، وذلك عن طريق:

أ)- تحلي نواب مجلس الأمة الجديد بالحكمة والرؤية السياسية المستقبلية، ومراعاة التبعات الاستراتيجية لعملهم البرلماني، ويستتبع ذلك التأني النيابي في قراءة معطيات المشهد السياسي المحلي من كافة زواياه، وبكافة تجلياته، وربطه بمعادلات الحركة السياسية في المحيط الخارجي، مع وضع سلم أولويات واضح للعمل البرلماني ينشغل بالكليات من الأمور والقضايا، ويبتغى تحقيق الأهداف الوطنية على المدى الاستراتيجي،

ويتخذ من المصالح الوطنية العليا، والصالح العام للكويت والكويتيين مصباحًا يهتدى به في هذا السبيل.

ب)- تفعيل إرادة التنسيق البرلماني ـ البرلماني، واستهداف الصالح العام، عبر الاحتذاء بالممارسات النيابية الناضجة سياسيًّا، من خلال التعاون والتنسيق المتواصل عبر عقد اللقاءات والحوارات التشاورية المسبقة حول مشروعات القوانين والاقتراحات الواردة على الأجندة البرلمانية.

ولا جدال في أن هناك الكثير من قضايا الصالح العام التي ليست محلًّا للخلافات الكبيرة أو التحزبات، يمكن بلورة رؤية برلمانية حولها تحظى بدعم أغلبية النواب بما يثري العمل النيابي، ويرفع من كفاءته، ومن ثم يصب في خانة دعم مصداقية النواب لدى الرأي العام الكويتي ككل، وليس فقط لدى أبناء دوائرهم الانتخابية.

٢. تطوير الأداء الفردي لنواب مجلس الأمة وفق مجموعة من الأسس والمنطلقات والثوابت، وذلك من خلال:

أ)- تفعيل تطبيق بنود اللائحة الداخلية لمجلس الأمة، خاصة فيما يتعلق بالقواعد المنظمة لحضور النواب جلسات المجلس واجتماعات اللجان البرلمانية، وأسلوب مناقشتهم الفردية والجماعية تحت قبة البرلمان، وعدم التهاون في توقيع الجزاءات الواردة في هذا الخصوص على المخالفين؛ ضمانًا لانعقاد الجلسات في أوقاتها المحددة، وحفاظًا على وقت المجلس واللجان من الهدر، وحرصًا على أداء برلماني ديموقراطي راقي وهادف.

ب) - مراعاة النواب الالتزام بآداب الحوار والمجادلة في مخاطبتهم بعضهم البعض أو أعضاء الحكومة. واعتماد أسلوب الحوار الراقي القائم على

المنطق والعقلانية، ومقارعة الحجة بالحجة، ويقظة التفكير والوعي. والإيمان بأن تعدد الآراء إنما هو إثراء للفكر والعمل السياسي والمهني والبرلماني، والبعد عن الشخصانية، وأن يكون هدف المجادلة التصحيح لا التجريح، والبناء المثمر لا الهدم والتعدي على الغير.

ومن المتفق عليه أن انتهاج الحوار الحضاري من شأنه تطوير العمل النيابي سواء على مستوى المؤسسة التشريعية ككل، وعلى مستوى أعضائها.

٣. بناء علاقة سياسية صحيحة بين السلطتين التشريعية (مجلس الامة) والتنفيذية (الحكومة):

إن اضطلاع كل من مجلس الأمة والحكومة بمسئولياتهما التاريخية والدستورية تجاه الوطن والمواطنين يستلزم تعاونًا وتشاورًا بينهما، باعتبارهما جناحا النظام السياسي الكويتي المطالبين بتجسيد أصالة وروح التجربة الديموقراطية الكويتية في علاقاتهما الثنائية، وهو ما يتطلب التزام كل منهما بأسس علاقة ناضجة سياسية مع الآخر، قوامها الشراكة السياسية لا العراك والتشهير السياسي.. علاقة تكامل وتوافق وانسجام لا صدام واحتقان سياسي.

إذ من شأن التنسيق بين سلطتي التشريع والتنفيذ، أن يجسد الوحدة الوطنية والحفاظ عليه، كما يحافظ على استقرار البلاد، فليس المهم أن تفوز الحكومة أو المجلس بل الأولى والأهم ألا نخسر الكويت وشعبها.

وانطلاقًا من هذه الضرورات والمقتضيات يجدر بنواب مجلس الأمة الجديد التحلي بقدرٍ عالٍ من المرونة السياسية في العلاقة مع الحكومة، بما لا يقود للتصعيد المستمر معها، وأن يكون لديهم الحس السياسي والرشادة

البرلمانية في استخدام الأدوات الرقابية، خاصة الاستجواب الذي يعد أبرز أسباب ومظاهر توتر المشهد البرلماني ـ الحكومي لا سيما خلال السنوات الأخيرة.

ومن أجل ذلك يمكن الالتزام بعدد من الضوابط عند لجوء ممثلي الأمة للاستجواب لضمان فاعليته كأداة للرقابة الدستورية، والتثبت من نجاعة تأثيرها الإصلاحي، وذلك من خلال التالي:

أ - استنفاذ كافة الأدوات الدستورية الرقابية الأخرى على أعمال السلطة التنفيذية قبل اللجوء إلى الاستجواب، ليكون الملاذ الرقابي الأخير الذي ليس منه بد؛ من أجل الاحتفاظ لهذه الأداة الهامة بهيبتها وأهميتها وبريقها الرقابي، وبما يحفظ وقت وجهود كل من الحكومة والنواب من الهدر، وتوجيههما لصالح مناقشة قضايا أكثر مصيرية للعباد والبلاد.

ب - أن يكون الاستجواب فاعلًا، بأن يهدف إلى تقويم الإعوجاج، وتصحيح الخطأ نحو الإصلاح ، لا أن يكون وسيلة إعلامية ونيابية لكسب مزيد من الشعبية لدى الناخبين؛ وذلك لمنع الانزلاق إلى المزايدات، والمساومات الشخصية الرامية إلى التكسب السياسي والتنفيع المصلحي. وعندئذ فقط، سوف يحظى الاستجواب بدعم وثقة الرأي العام؛ لأن الاستجواب الذي يحترمة الناس هو الذي يأتي بدافع المصلحة العامة، وتحري الإصلاح بقدر ما هو متاح وُمستطاع، وهو الذي يجعل المحاسبة للقرار السياسي والمهني لا للشخص، وبذلك يكون طرح الاستجواب ممارسة صحيحة لحق دستوري مشروع، وليست مجرد مزايدات، وليّ عنق حق دستوري لابتغاء باطل.

ج - ألا يقرن النواب استجواب أحد الوزراء باعتباره مقدمة لطرح الثقة عن هذا الوزير أو عن الحكومة ككل، فمن جهة أولى، فإنه وفقًا للمادة (١٤٣) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة لا يوجد ربط تلقائي بين الأمرين بحيث يكون طرح الثقة نتيجة لازمة للاستجواب، بل نصت على أن الاستجواب يجوز أن يفضي إلى ذلك، ولم تنص على وجوبه.

ويعني ذلك، من جهة أولى أن جوهر الاستجواب كأداة رقابية لا يحتمل مثل هذا الربط، فالاستجواب ما هو إلا نوع من الإستفسار البرلماني المعمق من الوزراء حول الأمور الداخلة في اختصاصاتهم.

ومن ناحية أخرى، فإن الهدف الإصلاحي للاستجواب يستوجب لفت نظر الوزير المستجوب، والحصول على تعهدات منه بمعالجة الأخطاء، وتدارك القصور بما يصب في خانة تفعيل الأداء الحكومي مستقبلًا، وهذا في حد ذاته مكسب وطني يفوق طرح الثقة بالوزير التي ستكون بمثابة ترحيل للأخطاء حتى إشعار آخر.

خاتمة:

ترتقب الكويت والكويتيون مجلس الأمة الجديد في فصله السابع عشر «مجلس أمة ٢٠٢٢م»، باعتباره مجلس تصحيح المسار السياسي، الذي سيؤسس لمستقبل أفضل للوطن والمواطنين، اهتداء بخارطة الطريق التي رسمها الخطاب الأميري السامي في ٢٢ يونيو ٢٠٢٢م، وترجمة لمضمون وروح الدستور، والتزامًا بالثقة الشعبية عبر صناديق الاقتراع.

ومن هذا المنظور، يمكننا القول بقدر عالٍ من الاطمئنان والأريحية، إن نواب مجلس الأمة الجديد سوف يقع على عاتقهم مسئولية تاريخية جسيمة، تتمثل في النهوض بأداء المؤسسة التشريعية، وما يوجبه ذلك عليهم من ضرورة التحلي بالحصافة السياسية والحس الوطني، من أجل تدارك أوجه الخلل والقصور الكثيرة التي اعترت العمل البرلماني، والعمل بكل جدية وهمة وعزيمة للارتقاء به، بما يجعل مجلس الأمة قادرًا على النهوض بمسئولياته ومهامه البرلمانية، بالفعالية والكفاءة اللازمتين للوفاء بواجباته تجاه الكويت وأهلها، وليكون جديرًا بأن يحمل صفة «بيت الأمة» ، وأهلًا لتبوأ موقع دُرة التاج الديموقراطي الذي يُزين النظام السياسي في دولة الكويت.

قائمة المراجع باللغة العربية

١. دستور دولة الكويت لعام ١٩٦٢م:
http://www.kna.kw/clt-html5/run.asp?id=2024

٢. الموقع الإلكتروني لجريدة «الدستور»، مجلس الأمة الكويتي:
http://aldustor.kna.kw/Art/%D8%AD%D9%84-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%A9-8-%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-204603

٣. وكالة الأنباء الكويتية الرسمية (كونا)، ٢٨/ ٨/ ٢٠٢٢م:
https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=3051068

٤. وكالة الأنباء الكويتية الرسمية (كونا)، ٢٢/ ٦/ ٢٠٢٢م:
https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=3042821

قواعد النشر في سلسلة التقرير الاستراتيجي يصدر شهرياً

- أن يكون موضوع التقرير الاستراتيجي معنياً بالقضايا الاستراتيجية التي تهم دولة الكويت في المقام الأول، ودول منطقة الخليج والجزيرة العربية بشكل عام.
- ألا تقل عدد صفحات التقرير عن (١٥) صفحة (٣٧٥٠ كلمة).
- أن توضع الهوامش والمصادر العلمية والمراجع وفق المعايير البحثية المعتمدة.
- يمنح الباحث (١٠) نسخ من الإصدار.
- يمنح الباحث مكافأة مالية مقدارها (١٥٠ دينار كويتي).

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت